A/AC.240/1995/WG/16
31 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية
الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة
فريق الصياغة
الاجتماع الثامن والعشرون
٢ آب/أغسطس ١٩٩٥

الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة

مشروع إعلان (النص المتداول ٤) مقدم من الرئيس

١ - نحن رؤساء الدول ورؤساء الحكومات ورؤساء الوفود، إذ نجتمع ممثلين لشعوب العالم بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة:

- نعيد رسميا تأكيد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتزامنا بها، ولا سيما مبادئ سيادة الدول، ومساواتها في السيادة، وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في ولايتها الداخلية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها

- نعرب عن امتناننا لجميع الرجال والنساء الذين مهدوا السبيل لقيام الأمم المتحدة واضطلعوا بأعمالها وسهروا على خدمة مثلها، وبخاصة الذين جادوا بأرواحهم وهم يخدمون الأمم المتحدة

- نعلن تصميمنا على أن يرى المستقبل الأمم المتحدة وهي تعمل متجددة النشاط والفعالية في سبيل النهوض بالسلام والتنمية والمساواة والعدل والتفاهم فيما بين شعوب العالم.

٢ - ولا يزال المقام مناسبا تماما للتذكير بأن ميثاق الأمم المتحدة قد سُطر في أعقاب الحرب العالمية الثانية بآلامها التي يعجز عنها الوصف. والتزامه "بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" لا يزال محتفظا اليوم بالأهمية الجوهرية التي كانت له قبل ٥٠ سنة. وفي هذا، كما هو الحال في جوانب أخرى، يعبر الميثاق عن قيم البشرية وأمانيها المشتركة.

٣ - وقد اختبرت الأمم المتحدة على محك النزاعات والأزمات الإنسانية والتغيرات العاصفة، لكنها ثبتت وقامت بدور هام في الحيلولة دون نشوب صراع عالمي آخر وحققت الكثير من أجل الشعوب في جميع أنحاء العالم. لقد ساعدت الأمم المتحدة على تشكيل هيكل العلاقات بين الأمم ذاته في العصر الحديث. وعن طريق عملية إنهاء الاستعمار والقضاء على الفصل العنصري، كفل لمئات الملايين من بني البشر الحق الأساسي في تقرير المصير. وفي هذه الفترة التي يحتفل فيها أيضا بالذكرى السنوية الخمسين لانتهاء الحرب العالمية الثانية. من المسلم به أيضا على نطاق واسع أن عصرا جديدا يتميز بالديمقراطية والسلم والاتحاد قد فتحت أبوابه.

٤ - إن عالم اليوم يشهد تغيرا يومئ بسرعته ومداه الى مستقبل مفعم بالتعقيدات والتحديات والى الارتفاع الشديد لمستوى الآمال المعقودة على الأمم المتحدة.

٥ - لهذه الأسباب، ومن أجل التمكن من الاستفادة من أخطاء الماضي وقبول تحديات المستقبل، من الضروري أن يجري إصلاح الأمم المتحدة نفسها وإعادة تشكيل هيكلها وجعلها مواكبة للعصر. ويجب إعادة تنشيط الجمعية العامة، الجهاز العالمي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمكينه من الاضطلاع الفعال بالمهام المعهودة إليه فيما يتصل برفاه الشعوب جميعها ومستويات حياتها، في العصر الحديث. ويجب زيادة فعالية مجلس الأمن من خلال توسيع عضويته ومواصلة التحسينات في كفاءته في العمل وشفافية أعماله وإجراءاته. ويجب القيام الآن بهذه التغييرات وغيرها مما هو لازم داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك أماناتها، إذا كنا نريد أن نكفل للأمم المتحدة في المستقبل أن تحسن خدمة الشعوب التي باسمها أنشئت.

٦ - ومن أجل مواجهة هذه التحديات، ومع اعترافنا بأن العمل من أجل ضمان السلام والأمن والاستقرار في العالم سيذهب سدى إذا لم تلب الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب والدول، فإننا نتعهد بما يلي:

- تشجيع العمل بأساليب وطرق التسوية السلمية للمنازعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة وتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال منع نشوب المنازعات وفي مجال الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء صرح السلام

- تقديم المساندة القوية لما تتخذه الأمم المتحدة من إجراءات على الصعيدين الإقليمي والمحلي. بشأن الحد من التسلح ونزع السلاح وبشأن عدم انتشار الأسلحة النووية، بجميع أشكالها، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك، الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وغيرها من أشكال الأسلحة اللاإنسانية بصورة خاصة، وفاء بالتزامنا المشترك بعالم خال من هذه الأسلحة

- التكاتف من أجل القضاء على المخاطر التي تتهدد الدول والشعوب من جراء الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والجريمة المنظمة على الصعيد الدولي والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة

- تعزيز التشاور والتعاون فيما بين الترتيبات أو الوكالات الإقليمية والأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن الدوليين.

٧ - إن وجود بيئة اقتصادية دولية تتسم بالدينامية والحيوية والحرية والإنصاف أمر أساسي لرفاه بني البشر وللسلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ويجب أن تساهم منظومة الأمم المتحدة بنصيب أكبر في تلبية هذا المطلب.

٨ - لقد أدت الأمم المتحدة دورا هاما في تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها قدمت على مر السنين مساعدات كان لها الفضل في إنقاذ حياة نساء وأطفال ورجال في جميع أنحاء العالم. على أن التعهد المكرس في الميثاق بأن يعمل جميع أعضاء الأمم المتحدة، مشتركين وفرادى، بالتعاون مع المنظمة من أجل رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وتهيئة الأحوال المناسبة للتقدم والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لم ينفَّذ على نحو واف بالغرض.

٩ - ويجب الاعتراف بأنه، رغم الجهود السابقة، فإن الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ما زالت كبيرة بشكل غير مقبول. ويتطلب التعجيل بالعولمة والترابط في الاقتصاد العالمي الأخذ بتدابير للسياسة تستهدف ضمان تحقيق الحد الأقصى من الفوائد والحد الأدنى من الآثار السلبية لهذه الاتجاهات بالنسبة لجميع البلدان، النامية والمتقدمة النمو، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٠ - وأهم ما يدعو للقلق أن الخمس من سكان العالم، البالغ عددهم ٥,٧ بلايين نسمة، يعيشون اليوم في فقر مدقع. والأمر يتطلب اتخاذ تدابير استثنائية في مجال التعاون الدولي للتصدي لهذه المشكلة وما يتصل بها من مشاكل.

١١ - واستجابة لهذه الحقائق والظروف، عقدت الأمم المتحدة عددا من المؤتمرات في السنوات الخمس الأخيرة، انصب اهتمامها على مواضيع محددة مما كانت نتيجته ظهور توافق في الآراء حول مفاهيم للنمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة، يكمن في صميمها الإقرار بأن الإنسان هو محور التنمية ويجب أن يكون محور التدابير التي نتخذها في سبيل تحقيق هذه التنمية.

١٢ - وفي هذا السياق، فإننا مقتنعون بأن الديمقراطية والحرية الفردية وتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، ومنها الحق في التنمية، دعائم مترابطة ومتداعمة ولا غنى عنها للتنمية.

١٣ - ومن أجل رعاية النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة ووفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، فإننا نعقد العزم على ما يلي:

- العمل على وجود نظام تجاري متعدد الأطراف وإطار للتجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا والمعارف يتصفان بالانفتاح والإنصاف والاستناد الى القواعد وعدم التقلب وعدم التمييز، فضلا عن تعزيز التعاون في مجالي التمويل والديون من أجل التنمية، بوصفها جميعا شروطا حاسمة الأهمية للنمو الاقتصادي المستمر والتنمية

- إيلاء عناية خاصة للعمل الوطني والدولي لزيادة تمتع جميع البلدان بمنافع عملية العولمة ولتفادي دفع أقل البلدان نموا وبلدان افريقيا الى هامش الاقتصاد العالمي

- تحسين فعالية وكفاءة جهاز الأمم المتحدة للتنمية وتدعيم دوره في جميع ميادين التعاون الاقتصادي الدولي ذات الصلة

- تنشيط الحوار والمشاركة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشأن جميع قضايا التنمية على أساس مقتضيات تبادل المنفعة والمصلحة والترابط الحقيقي، ومع التسليم بمسؤولية كل بلد عن تنميته الخاصة، في نهاية المطاف، وإعادة تأكيد أن المجتمع الدولي عليه أن يهيئ بيئة دولية داعمة لهذه التنمية

- تشجيع التنمية الاجتماعية عن طريق العمل الوطني والدولي الحاسم الرامي الى القضاء على الفقر كمطلب أخلاقي واجتماعي وسياسي واقتصادي للبشرية لا بد من تلبيته وتشجيع العمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي

- الإقرار بأن من الأمور المحورية تمكين المرأة من أداء دورها ومشاركتها مشاركة تامة في جميع الجهود المبذولة لتحقيق التنمية

- تخفيض وإزالة الأنماط غير المستدامة للانتاج والاستهلاك وتشجيع السياسات الديمغرافية الملائمة من أجل الوفاء باحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها، مع الاعتراف بأن الاستدامة البيئية تشكل جزء لا يتجزأ من عملية التنمية

- تكثيف التعاون في مجال الحد من الكوارث الطبيعية والكوارث الكبرى التكنولوجية والتي من صنع الإنسان، ومجالي الإغاثة في حالات الكوارث والتعمير وتقديم المساعدة الإنسانية

في أعقاب الكوارث؛ من أجل تعزيز قدرات البلدان، لا سيما البلدان النامية والبلدان المتأثرة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على التصدي لمثل هذه الحالات.

١٤ - ونحن نكرر تأكيد الميثاق على الحقوق المتساوية للإنسان وكرامة الإنسان وقدره وعلى ما للرجال والنساء من حقوق متساوية، والمبدأ القائل بأن جميع حقوق الإنسان امتياز للجميع ولا يتجزأ وبأنها متكافلة ومترابطة.

١٥ - وإن كان يتعين مراعاة أهمية السمات الوطنية والإقليمية الفريدة وشتى الخلفيات التاريخية، فإن من واجب الدول جميعها، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، أن تعزز جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وأن تحميها. ومن المهم أيضا لجميع الدول أن تكفل الطابع العالمي والموضوعي وعدم الانتقائي لسياساتها الخاصة بقضايا حقوق الإنسان.

١٦ - ولذلك، فإننا نتعهد بالقيام بما يلي:

- تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الأصيلة لكل إنسان

- تدعيم القوانين والسياسات والبرامج التي تكفل للمرأة المشاركة الكاملة على قدم المساواة، في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع النساء

- حماية حقوق الطفل

- كفالة حقوق المجموعات التي يمكن أن تكون ضعيفة بصورة خاصة أمام إساءة المعاملة أو الإهمال، بما في ذلك الشباب والمعوقون والمسنون والعمال المهاجرون

- تأييد وحماية حقوق السكان الأصليين

- كفالة حماية حقوق المشردين وتنفيذ الاتفاقات الدولية بشأن هذه الحماية

- كفالة حماية حقوق الأقليات الوطنية وقدرة هذه المجموعات على السعي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحياة في ظل الاحترام الكامل لهويتهم وتقاليدهم وأشكال تنظيمهم الاجتماعي وقيمهم الثقافية والدينية.

١٧ - لقد وفر ميثاق الأمم المتحدة إطارا متينا لتعزيز وتطوير القانون الدولي. ويجب الاستمرار في متابعة تعزيز وتطوير القانون الدولي بعزيمة متجددة بغية كفالة أن تكون العلاقات بين الدول قائمة على مبادئ العدالة ومبادئ القانون الدولي المقبولة عالميا واحترام سيادة القانون. وهذا العمل مطلوب بصفة خاصة بالنظر الى التطورات التي تشهدها ميادين التكنولوجيا والنقل والمعلومات والميادين المتصلة بالموارد والأسواق المالية الدولية، الى جانب زيادة تعقد أعمال الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ومجال تقديم المساعدة الى اللاجئين.

١٨ - ونعلن تصميمنا على القيام بما يلي:

- تشجيع قبول جميع مبادئ القانون الدولي واحترامها الكامل

- بناء العدالة بين الدول، كبيرها وصغيرها، والمحافظة عليها، بدافع التقيد التام بالمبادئ المكرسة في الميثاق والخاصة بمساواة الدول في السيادة وبسلامة أراضيها

- تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية

- تشجيع التصديق على المعاهدات الدولية على أوسع نطاق ممكن والامتثال للالتزامات الناشئة عنها

- تشجيع احترام القانون الإنساني الدولي وتنفيذه

- تنفيذ كل قانون دولي معني بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتشجيع الاحترام العالمي لهذا القانون

- تشجيع زيادة تدوين القانون الدولي وتطويره تدريجيا. وبوجه خاص ما يعمل على رعاية التقدم الاقتصادي والاجتماعي تمشيا مع التزام الميثاق برفع مستويات المعيشة في جو من الحرية أرحب، والحق في التنمية.

١٩ - ونقر بأن عملنا المشترك سيحقق نجاحا أكبر إذا اشتركت فيه وأيدته جميع الجهات الفاعلة المعنية؛ الأفراد والمجموعات في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وسوف نرحب بهذا التأييد وهذه المشاركة الملائمة ونعمل على تيسيرهما.

٢٠ - إن سلامة منظومة الأمم المتحدة وقدرتها على العمل تستلزمان ميزانيات وموارد كافية نابعة من نظام عادل ومتفق عليه لتقرير الاشتراكات. ويجب تنفيذ هذا الاتفاق بقيام الدول الأعضاء بالوفاء بالكامل بالتزاماتها المالية تجاه منظومة الأمم المتحدة، في الوقت المناسب.

٢١ - ويجب على أمانات منظومة الأمم المتحدة أن تحسن كثيرا من كفاءتها وفعاليتها في إدارة وتنظيم الموارد التي تخصصها لها الدول الأعضاء. وعلى الدول الأعضاء، من جانبها، أن تسعى الى إعادة تشكيل هيكل المنظومة وأن تضطلع بمسؤولية ذلك.

٢٢ - إن عزمنا في هذه المناسبة التاريخية معقود بجلاء على أنه يجب اغتنام فرصة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة لتوجيهها الى زيادة خدماتها لبني البشر، وبخاصة من يكابدون المشاق والحرمان الشديد. هذا هو التحدي المادي والأدبي الذي يواجهنا اليوم. والتزامنا ببلوغ هذه الغاية نابع من الميثاق. وضرورة الوفاء به تتبدى من حالة البشرية. وإننا نتعهد بأن نهدي القرن الحادي والعشرين أمما متحدة كاملة العدة حسنة البناء بما يجعلها قادرة على خدمة قضايا السلام والتنمية والمساواة والعدل على الوجه الفعال.

- - - - -